مياه الري بين السلطة الدينية والسلطة السياسية أو إعداد التراب الوطني ودرس التاريخ

المصطفى عيشان*

إن قولة جوردن إيست "الجغرافيا توجه التاريخ"التي عنون بها كتابه سنة 1982 (1)، يمكن عكسها، لكون الإرادة البشرية والاجتماعية والإرادة السياسية تكون دائماً وراء عملية تنظيم المجال المبني على إرث تاريخي، تستمد منه المجموعات البشرية شرعية الاستفادة من مؤهلاتها الاقتصادية، في جو من التعايش. هذا التعايش يفرض، من حيث المبدأ، التزام الأطراف بمجموعة من الأعراف والاتفاقيات الضمنية، ولو البسيطة الأولية التي تؤطر وتنظم تحركهم في المكان الذي يستغلونه بشكل مشترك، وهو ما يدعى العقد المجالي (أفيلال رشيدة 1997) (2). فضمان وحماية وتنفيذ العقد المجالي، يتوقف على وجود سلطة تستمد نفوذها من قوة السلاح، أو قوة المال أو قوة الأخلاق الدينية... وباعتبار الساقية وسيلة تمرير مياه الري لمسافات طويلة قد تخترق مجال مجموعات بشرية أو قبائل

* أستاذ بجامعة القاضي عياض مراكش

مختلفة، وجب الالتجاء إلى مؤسسات تضمن الاستفادة من مياهها لفائدة مختلف الأطراف.

ففي مجال الدير الشمالي للأطلس الكبير توالت سلطات متباينة على عملية تسيير مياه السواقي. إذ قبل الاستقلال تحكمت في تدبيره ثلاث سلط أساسية وهي المخزن والزاوية ثم كبار القواد، وبعد الاستقلال أصبحت، الدولة الحديثة، تلعب دور الحكم والمرشد والمحامي من جهة، ومن جهة أخرى بزغ دور السلطة الرابعة في كشف ما يعتري تدبير مياه السواقي من خروقات. وسنحاول أن نستشف دور الثلاث سلط التاريخية أي المخزن، والزاوية ثم كبار القواد، وذلك لكون بصماتها لا زالت تلمس في واقعنا الحالي. فبمجال الدير الشمالي للأطلس الكبير قد تباينت مواقف هذه السلط من مسألة الماء حسب ما تمليه المصلحة الخاصة والعامة.

للمخزن وزن في تدبير مياه السواقي:

السلطة المركزية أو المخزن، استوعبت خطورة ندرة الماء على مصالح مكونات المجتمع. لذا أصدرت تعليمات على شكل ظهائر وأوامر يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع:

1) ـــ ما يتعلق بالعدل في الاستفادة من المياه، حيث تعمل على خلق توازنات بين المجموعات المستفيدة من السواقي، إذ نجد مولاي عبد الرحمان في الوثيقة رقم 1 يأمر خدامه، من خلالها بأن يحرصوا على تخصيص المياه للذين هم في حاجة لها (3):

الحمد لله وحده   وصلى وسلم على سيدنا ومولانا وآله وصحبه

خديم سيدنا الأرضى السيد محمد الوريكي وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله على خير مولانا نصره الله وبعد فغير خاف عليكم احتياج الناس للماء والسواقي فيها ما هو معمر بالماء وفيها ما هو فارغ منه فاتسع بسبب ذلك ناس ووقع الضيق على ءاخرين ونحن نحب أن لا يضيع أحد منهم وقد أمرنا بسبب ذلك القائد لحسن أن لا يتركوا بسواقيهم إلا ما لا يضر بغيرهم ليشبع الجميع وبلغنا أن سواقيكم عامرة فلابد ابقوا فيها

ما تقضون به حاجة واطلقوا الباقي بل اصبروا معنا نحو الثمانية أيام وسرحوا فيها المـــاء لساقيتنا فإن ذلك لا يضركم لأن محلكم بارد بالنسبة لغيره ولا يحصل لزرعكم من اليبـس ما يحصل لغيره والسلام. في 16 من جمدى الأخير عام ثمانية وستين ومائتين وألف.

2) ــ ما يتعلق بالمحافظة على البنية الاجتماعية، حتى تحافظ السلطة على اســـتمراريتها وذلك بتقديم المكافآت للمجموعات البشرية التي تقدم الولاء والخدمة لفـــائدة الســلطة المركزية: فإذا رجعنا حوالي 120 سنة إلى الوراء أي 1876 نجد أن مولاي الحســـن الأول أصدر ظهيراً لتمكين أولاد مطاع من الاستفادة من مياه السواقي التي تجلب المياه من عـين إمي ــ ن ــ تالة لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع كما تؤكد الوثيقة رقم 2.

الحمد لله وحده وصلى وسلم على سيدنا ومولانا وآله وصحبه

... الظهير الكريم والأمر المحتم الصميم أننا بعون الله وأفضاله جردنـــا لماســكيه المتمسكين بالله تعالى به خدامنا أولاد مطاع على ما لديهم من ظهائر سيدنا الوالي المقدس وغيره وأسلافه سقى الله تراهم وأضاء بأنوار الشهادة أفقهم ودارهم وأمرنا علـــى مـــا تضمنته من الأنعام عليهم بماء الساقية العرجاء الطالع سدها من واد أمزميز للاستيراد بـــه ثلاثة أيام بلياليها وهي يوم السبت والأحد والاثنين إعانة لهم على خدمة جانبنا العالي بالله ومن تعرض لهم عليه فقد سعى في جر الوبال إليه تحريراً يتصل دوامه ويـــور بحـــول الله انقراضه وانصرامه وحسب الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا أن يعمل به ولا يحيز عـــن كريم مرعيه ضرر به أمرنا المعتز بالله تعالى في 3 ربيع الثاني عام 1293 الحسن بـــن عبـــد الرحمان وليه الله (4).

فالماء إذن يعد عملة تدعم به السلطة المركزية مكانتها، وقدسيتها المستمدة مـــن خصوصياتها المادية والمعنوية.

3) ــ إصدار الأوامر من أجل استفادة أملاك المخزن: لقد حرصت السلطة المركزيـــة دائماً على الاهتمام برصيدها الرمزي لتدعيم تواجدها وقدسيتها واستمراريتها، من أجـــل ذلك استثمرت ما هو مادي كإقامة وشائج وروابط مع البيت النبوي (5)، وما هو مـــادي

كتدعيم ثروتها وجاهها المتمثل في القصور والأراضي الفلاحية وغيرها. فلإعطاء الأراضي الفلاحية قيمة أفضل تنزل السلطة بثقلها لتوفير الماء للأرض خصوصاً أوقات الجفاف وذلك بإصدار أوامر، كما تؤكد السطور الأخيرة من الوثيقة رقم 3 التالية الصادرة عن مولاي عبد الرحمان:

الحمد لله وحده وصلى وسلم على سيدنا ومولانا وآله

محبنا وخديمنا الأرضى المرابط سيدي محمد بن المعطي الوريكي أمنك الله وسلام عليك ورحمت الله وبركاته عن خير مولانا نصره الله وبعد ولابد بوصول كتابنا هذا إليك زد في ساقية سيدنا نصره الله بل هبط لنا في الواد لتطلعوه في ساقية مولانا الخليفة تبوهنيت لنسقيوا به زرعه فقد لحقه العطش غاية ولابد متى وصلك كتابي هذا زد لنا الماء في الواد قدر ستة أيام بليلها حتى يكتفي زرع مولانا الخليفة وفقه الله ولابد ولابد بوصوله إليك هبط الماء بلا عطلة والسلام وفي 25 رجب عام 1271 وسخرة صاحبنا ثلاثين أوقية وأحسن معه غاية والسلام (6).

إذن نستنتج أن السلطة المركزية كان لها وزن تاريخي فعال في تدبير مياه السواقي، أصبح يمثل موروثاً ثقافياً يعد مرجعاً رمزياً في تدبير الموارد المائية على عهد الدولة المغربية الحديثة، إذ يعتبر سكان مجال دير الأطلس الكبير ما توفر لديهم من وثائق حججاً للمطالبة بحقوق المياه إثر الخلافات التي تنشب بين المجموعات البشرية. وتجدر الإشارة أنه في فترات ضعف السلطة المركزية يرجع الفضل في حماية حقوق هؤلاء للزوايا.

الزوايا توازن تدبير مياه السواقي:

من المعروف أن المجتمعات التي تحافظ على الأسس التقليدية، تختلط فيها الجوانب الدينية بالجوانب الاجتماعية، حيث ينعكس ذلك على تدبير أمورها الدنيوية: فسياسة السلطة المركزية لم تكتف بتدعيم ومكافأة قبيلة ضد أخرى لتعزيز مكانتها، حيث ساندت أولاد مطاع مثلاً لتضمن استمرارها، بل كانت تعتمد على المؤسسات الدينية التي كان لها وقع على المجتمع آنذاك ألا وهي الزوايا.

فالزاوية مؤسسة دينية لها مكانة مقدسة تكتسبها من دور الوسيط الذي تقوم بــه على الصعيد الاجتماعي والمجالي وحتى الزمني وهذا ما أكده باسكون حيـــث قـــال: «في الحوز توجد جغرافية المقدس، أقطاب القداسة غير موزعين عشوائياً: يشيرون للحــــدود ويشغلون المجالات المشتركة حيث تتجاور القبائل ويملؤون أوقات الفراغ» (7).

فالزاوية أداة تنظيمية تفرزها كتلة قبيلة، غايتها حماية كيان هاتــه الكتلــة مـــن التفكيك وذلك بواسطة توفير الشروط اللازمة لبقاء هاته الكتلة على المســـتوى المـــادي أولاً. ثم ربطها، على مستوى الشرعية السياسية/ الدينية، بالإسلام الشرعي ثانياً (8). وبمـــا أن الاقتصاد المغربي التقليدي كان أساساً رعوياً فلاحياً يعتمد تكاملية الســـهول، حيـــث الأراضي الشاسعة، والجبال مصدر المياه ومجال الغابات الرعوية، يصبح واضحاً لماذا تتخـذ الزاوية غالباً مقرها في منطقة تتوسط هاتين الوحدتين التضاريسيتين، أي أنها تستقر بمحـلل الدير عموماً وخصوصاً الفم أي مخرج الأودية، لضمان استفادة القبائل من أهـــم مـــورد اقتصادي ألا وهو الماء.

فنظراً لما قامت به الزوايا من مجهودات جبارة وأدوار بطولية لحماية البلاد مـــن طمس معالمها وتحطيم مقدساتها، إثر الهجمة الصليبية التي عرفها المغرب في القرن السـادس عشر، اكتسبت وقاراً وهيبة، فأصبحت مؤسسة توفر الحماية والهداية للجميع على حـــد تعبير عبد الله العروي إذ قال: «إلى الزوايا الريفية يأتي الناس للتداوي، ولحسم الخلافـــات ولتبادل المنتوجات وللترفيه فهي في ذات الوقت فندق ومستشـــفى ومحكمـــة وســـوق ومدرسة ومعرض (9).

وقد تبنى المخزن طرقاً للتعامل مع الزوايا (10)، المتجلية أساساً في ظهائر التوقـــير والاحترام والتي بفضلها، تحصن الزوايا مكتسباتها الاقتصادية، كحقوقها في مياه الســواقي كما يدل الظهير الصادر على يد مولاي الحسن الأول والذي أكده محمد الخامس ســـنة 1930 تأكيداً لظهائر أسلافه وذلك بشأن إثبات حق زاوية للاعزيـــزة في ميـــاه ســـافلة تاغroورت حسب ما يبدو من الوثيقة رقم 4 التالية:

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله يعلم من كتابنا هـــذا أسماه الله وأعز أمره وأطلع في سماء المعالي شمسه المنيرة وبدره أننا بحول الله وقوته وشـامل يمنه ومنته جددنا لحملته المرابطين أولاد للاعزيزة نفع الله بها حكم ما بيدهم مــن ظــهير سيدنا الوالد قدسه الله وظهائر أسلافنا الكرام قدس الله أرواحهم في دار السلام وأقررناهم على مــا عهد لهم من التوقير والاحترام والمبرة والإكرام والإنعام عليهم بــأخذ نوبتـهم من الماء في أرض زاويتهم بــوادي الــقهرة المسماة ساقية تــاغروورت تجديــدا تامــا يعلمها الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا ويعمل بمقتضاه صدر به أمرنا المعتز بالله تعــالى في المحرم عام 1293 (11).

وتجدر الإشارة أن حق استعمال الزاوية لمياه هذه الساقية هو يوم جمعـــة. أمــا القبائل فهي الأخرى تخصص نصيبا من المياه للزوايا. وتوثق ذلك كلما تم إتفــاق فيمــا يخص تقسيم المياه، كما حدث بساقية تاوريكت بسافلة غيغاية، حيث خصص سبع مائها لزاوية البوعمريين يوم الأربعاء حسب الوثيقة رقم 5 التالية:

الحمد لله وحده أن الشهود المذكورة أسماءهم عقب تاريخـــه يعرفــون ســاقية توريكت الكائنة بأغواطيم الطالع سدها من واد غيغاية والتي يدور ماؤها في الشياع علــى سبعة أيام معرفة كافية وشهدوا مع ذلك أنهم يعلمون سبعها لأولاد الـــوالي الصــالح أبي عمرو نفع الله به آمين وهو ليلة الأربعاء ويوم الأربعاء في كل أسبوع وستة أسباع الباقيــة لقبيلة غيغاية هم الذين يتصرفون فيها على الوجه المذكور على أعينهم معرفة مــن نحــو ثلاثين سنة سلفت من غير منازع لهم فيها ولا معارض ما قط علموا أحد يرعى فيها بحـق ولا نزاع من قبيلة بني انرار ولا غيرهم المرة المذكورة إلى أن وكل ذلك في علمهم وقيـدوا بذلك شهادتهم مسموعة منهم لسانهم في سابع ذي القعدة عام اثني عشر ومائة وألف.

الأصيل مولاي إبراهيم بن مولاي مسعود وشقيقه الأصيل مولاي أحمد الســيد الحاج أحمد بن محمد التجاني السيد محمد بن عبد الله الشريف الإدريسي السيد حم بــن الحاج حم نجل سيدي فارس المكرم بلا بن حم الرواس بن عبد الرحمان الشريف العلمــي

السيد محمد بن ملاي كروم الشريف العلمي السيد بن الحاج بن الحاج مبارك العمـــاري السيد إبراهيم بن محمد نجل البركة سيدي وملاي عبد الله بن حسين الفقيه الحمـــد بـــن مبارك النسب الشيخ العباس بن علي الستاني المناسي.

ونقله عنهم في التاريخ أعلاه عبد ربه تعالى محمد بن علي المعلاوي (12).

تؤكد هاتين الوثيقتين الأخيرتين أن:

- الماء من بين شروط واستمرارية وجود الزوايا، توفره لها كل من السلطة والقبائل.
- في غـــالب الأحيان نوبة الزوايا تحتل الوسط في زمن الدورة الســـقوية إذ أن يـــوم الأربعاء هو وسط الأسبوع، ويوم الجمعة هو وسط بين أســـبوعين، وهـــذا يســـتجيب للفلسفة التي تقوم عليها الزوايا أي أنها صمام أمن بالنسبة للحكم من جهـــة وبالنســـبة للقبائل من جهة أخرى.

المفروض في الزوايا التبعية والإخلاص للسلطان، علاوة على مهمتها الدينية بتعليم مبادئ الإسلام والتأطير الروحي للسكان، تؤدي مهمة التوسط بين الدولة والمجتمع القبلـي وبين القبائل فيما بينها (13).

إذن، يمكن اعتبار الزوايا بمثابة مؤسسة تعايش وتوازن، داخل منظومة تدبير الميـاه بالدير الشمالي للأطلس الكبير: إذ تأمر السلطة المركزية باحترام مرافق الزوايا الاقتصاديـة والتي منها حقوق الماء، لكونها ترى في هذه الأخيرة وسيلة تمرير خطابها لرعاياها، كمـــا تخصص القبائل نصيباً من الماء للزوايا حماية لاستقرار كيان كل قبيلة في علاقتها مع القبائل الأخرى وفي علاقتها مع السلطة المركزية. لكن نفوذ الزوايا ودورها كان يتأرجح بـــين القوة والاضمحلال حسب مواقف مدعميها، أي السلطة والقبائل من جهة، وما يتعلـــق بوضعها الداخلي من جهة أخرى. إلى أن ظهرت قوى سياسية جديدة أفرزهـــا دخـــول الاستعمار للمغرب الذي زعزع مكانة الزوايا الاجتماعية كما يؤكد عبـــد الله العـــروي حين قوله: «خلق مركز إداري فرنسي يعني دائماً انحطاط زاوية» (14).

بعد خروج المستعمر ودخول المغرب عهد الدولة الحديثة احتفظت الزاوية على مكتسباتها، حيث لا زال أحفاد شيوخ الزوايا يستفيدون اليوم من نصيبهم في الماء سواء عن طريق البيع، مثل ما هو جار به العمل عند أولاد بوسبع بناحية إمي ـ ن ـ تلنوت، أو الاستغلال المباشر. إن عملية بيع نصيب الزوايا من الماء يمكن اعتباره نوعا آخر من التوازن: حيث من لا يملك حقا في الماء أو من يهدد الجفاف منتوجه يجد متنفسا في شراء نصيب الزاوية. إلا أننا بدأنا نسمع اليوم في مناطق مغربية مختلفة احتجاجات وتلميحات من أجل تغيير الوضع بإزالة امتيازات الزوايا لأن دورها التاريخي لم يعد يلمس من جهة ومن جهة أخرى بسبب اتهام بعض أقطابها بالتواطئ مع المستعمر، ولعل أحداث صيف سنة 2000 بفم العنصر بناحية بني ملال خير دليل على ذلك، حيث تخبرنا الصحافة الوطنية بأن « السكان قرروا أن يستردوا ما كانوا يهبونه لزاوية فشتالة خاصة بعد اختفاء دورها الذي كانت تقوم به المتمثل في قيامها بحفلات دينية كانت تستقطب عدة قبائل وبعد اختفاء مؤسسيها لذا فقد أصبحت مياه هذه العين تذهب إلى قلة قليلة من حفدتها التي تحتكرها دون باقي سكان الزاوية". ونجم عن ذلك اضطرابات اعتقل على أثرها أشخاص من بينهم امرأة مسنة» (15).

إذن، إذا كان للسلطة المركزية وزن في تدبير مياه السواقي مستمد من قوتها العسكرية وغيرها، فالزاوية مؤسسة توازن استمدت سلطتها من الدين، أصابها خلل وضعف على يد الاستعمار الذي عمل على استقراء القواد، كي يصبحوا حلفاء له يناصرونه ويدعمونه في تحقيق أطماعهم جميعا والتي من بينها الاستيلاء على الموارد المائية.

القايدية تقوض توازن تدبير مياه السواقي:

تشكل القايدية (Caidalité) بنية اجتماعية أفرزها المجتمع المغربي في فترات معينة من تطوره. فإذا استطاع المخزن أن يركز نفوذه في المجال الحضري فإنه كان بالمجال القروي يعتمد شبكة من القواد لضبط تواجده الإداري تبعا للمقولة الخلدونية: «الدولة في مركزها أشد مما يكون في الطرف والنطاق...» (16)، هؤلاء القواد أصبحوا يشكلون

حلقة أساسية في إدارة المجال المغربي الشيء الذي زاد من حجمهم ووزنهـم السياسـي وجعلهم يكونون بنية اجتماعية سياسية، متجانسة الأبعاد والأسس، يتجـاوز نفوذهـا السلطة المركزية: ف«الشيوخ (أمغار) يتقوون بعيداً عن المخزن ثم الشيخ يصبو أن يصبـح قائداً مخزنياً، شريطة أن يُعترف بمكانته» (17).

فالقايدية ليست فقط منصباً سياسياً أو إدارياً يمنح أو يعطى من طـرف سـلطة مركزية، بل هو قبل كل شيء قوة عائلية داخل قبيلة تستطيع التفرع على شكل علاقـات شخصية وعضوية إلى أن تصل المركز السياسي أو يصل إليها هذا المركز السياسي. فـهي تركز مادياً على التوسع المجالي، بالاستحواذ على الأرض والماء. ولارتباط القايدية بالأرض شبهها بعض الباحثون بالفيودالية الأوربية، لكن بول باسكون أظهر أنها نظام مغربي متميز تحكمت في وجوده ثلاثة عناصر: المخزن والقبيلة ثم الاستعمار.

فعلى امتداد الدير الشمالي للأطلس الكبير ظهر عدة قواد، كالقـايد الدمنـاتي والكلاوي والسكتاني وغيرهم، وقد تفاوت نفوذ كل واحد منهم حسب ما اجتمع له من قوة ومساندة. وبما أن باسكون خصص بأطروحته فصلاً كاملاً للنظام القايدي، فما يهمنا في دراستنا هو ما أفرزه هذا النظام من تأثير على تدبير مياه السواقي بمجال الدير.

لقد ظهر على الساحة كبار القواد، الذين انتشر صيتهم على المسـتوى الوطـني وعلى رأسهم الكلاوي، ثم صغار القواد والذين لم تتعد سمعتهم الإطار المحلـي. فـهؤلاء القواد سواء كانوا صغاراً أم كباراً أحدثوا ارتباكاً في توازن تدبير مياه السـواقي وذلـك باغتصابهم حقوق المياه لفائدة الأراضي التي استحوذوا عليها: فحقوق مياه مجـال أولاد مطاع عرفت تغيرات حسب أهواء القائد الحسين أوحماد والقائد البشير. إذ الأول بفضـل ممثل السلطة الفرنسية Steve انتزع من زاوية تيزفريت فردية وربع، لفائدة فخدة تاشـبيبت مكان تواجده. ثم يأتي القايد البشير ليدخل تغيرات على نظام السقي بتقليص مدة الـدورة السقوية من 22 يوم إلى 14 اليوم، ويجرد تاشبيبت مما استحوذ عليه القائد السابق إضافـة إلى ما كان لهم أصلاً وإرجاع ربع فردية لتازفريت، والوثيقة رقم 6 التالية تعطينا فكـرة

عن التغيرات التي عرفتها حقوق الماء الأسبوعية بأولاد امطاع على إثر تدخل هذين القائدين (18).

القايدية وتوزيع الماء بأولاد مطاع

	تازفريت	لعساكرة	تاشبيت
التوزيع الأصلي	فرديتان 2	فرديتان 2	فرديتان 2
التوزيع على عهد حسن أحماد	فردية 0,75	فرديتان 2	فرديات 3,25
التوزيع على عهد القايد البشير	فردية 1	فرديات 5	فردية 0
الوضع الحالي	فردية 1	فرديات 4,5لورثة 0,5 القايد البشير	فردية 0

فبعدما كانت تتقاسم كل من تازفريت والعساكرة وتاشبيبت ست فرديات بشكل متوازن أي فرديتين لكل فخدة، اختل التوازن على التوالي لفائدة فخدة أحد القائدين. وترجع أكبر الاختلالات التي عرفتها سواقي فم أحواض الأطلس الكبير الشمالي، إلى جبروت كبير القواد الكلاوي:

فبفم حوض الزات استطاع هذا الأخير سنة 1953 أن يستحوذ بمفرده على الحق المطلق في توزيع المياه، وبفم حوض غدات تمدنا ساقية تازمورت بنموذج معبر عن تدخله، فهذه الساقية لم تكن، في زمن سابق، سوى مصرف بسيط لري مزرعة زيتون كان يملكها الكلاوي وتقع على مقربة من زاوية سيدي رحال، غير أن قوتها زادت بشكل محسوس منذ سنة 1914 على حساب ساقية أسفل النهر. وبما أن الماء لم يعد في الإمكان استخدامه كله في مزرعة الزيتون فقد زيد في طول الساقية. ونتج عنها مباشرة قناة أخرى تخترق ساقية أفياض بواسطة قناة، بعد أن تمر في مطاحين الكلاوي، تصب في واد غدات الذي خرجت منه في مكان بالعالية. ثم يؤخذ الماء ثانية في أسفل النهر بواسطة ساقية تاخيارت الواقعة على الضفة اليمنى، ولكنه لا يدخل ضمن تقسيم مياه هذه الساقية (رغم أنه يزعج

المستعملين)، بل كان يستعمل لسقي أراضي الكلاوي أو يؤجره لآخرين، وقبل أن يصب الماء في الواد تطلب نقله أشغالاً كبيرة لكي تخترق التضاريس الصعبة الموجودة في ســـفح الجبل (حيطان للتدعيم وأنفاق وسواقي مرتفعة عن سطح الأرض).

والجدير بـــالذكر أنه لم يكن من رادع لتسلط الـــقواد ما داموا في خدمة مصالح المستعمر: لأن الإقامة العامة الـــفرنسية استخدمتهم لإدارة مجالها الاستعماري، إذ رأت أن الاعتماد عـــلى القواد في التسيير الإداري سيوفر عـــليها عدة مصاريف إدارية، مـــا دام أنهم لن يتقاضوا أية تعويضات وخصوصاً أن مصالح الاستعلامات الاســـتعمارية قـــامت بتحر عن أحوال القبائل وتحديد الشخصيات التي لها نفوذ داخلها والتي يمكن اســـتمالتها لتعيينها كقواد (19).

وفـــعلاً لقد ساعد هؤلاء المستعمر، في تدبير الشؤون العامة عـــلى يد رجـــالاتهم مـــن شيوخ ومقدمين وغيرهم، بما في ذلك تـــدبير المياه كما يـــدل محضر توزيع ميـــاه واد القهرة بين قبائل سكساوة ودويران من جهة وقبيلة ولاد بوسبع من جهـــة أخـــرى الموقع في 2 ــ 2 ــ 1939.

إن تأثير النظام القايدي لا زالت بصماته تميز السقي التقليدي بمجال الدير، حيـــث بعض القوانين التي سنها المستعمر بمباركة القواد لا زالت سارية المفعول، كما أن أبنـــاء القواد وأحفادهم ورثوا ما استحوذ عليه هؤلاء قهراً. مما يجعلنا نقول بأن تدبـــير ميـــاه السواقي تتقاسمه القداسة والسياسة: فحقوق مياه الأبناء اكتست الشرعية من القدســـية الدينية لعملية الإرث، وما ورث شيء مغتصب تبرره الظرفية السياسية التي مرت منـــها البلاد. فالمغرب عرف فوضى نتجت عن تجاذب وتنافر قوى مختلفة.

وباعتبار أن الماء عنصر استراتيجي حاول كل طرف أن يسلك سبيلاً خاصاً بـــه للتحكم فيه. فبعدما كانت السلط المركزية تحمي حقها وحقوق رعاياها في مياه السواقي، بمساهمة الزوايا التي كانت تعمل على التوازن بين المخزن والقبائل، اختل التوازن باستقواء

القواد، خصوصاً بعد تدعيمهم من طرف المستعمر، الذي سخر هؤلاء لإدخال المجتمع المغربي في نمط الإنتاج الرأسمالي التابع.

إذن فتدبير مياه السواقي لا يمكن فهمه في غياب إطاره التاريخي الذي أفرز هرمية في تدبير مياه السواقي التي تتناسب مع هرمية السلطة التي تبدأ بكبار المؤسسات التاريخية (سلطان، المخزن...) وتنتهي بالأسر. ومع التطور التاريخي الذي عرفته البلاد فإن مستوى أخذ القرار عرف تطوراً إذ أصبحت تتحكم فيه الدولة، وذلك ناتج عن تغير موازين القوى السياسية التي عرفتها البلاد بعد التخلص من المستعمر. ومن أجل عقلنة تدبير المجال عزمت الدولة مؤخراً على مشاركة مكونات المجتمع حتى تبلور تصوراً حول إعداد التراب الوطني، وعلماً أن الماء من أهم ركائز تنظيم المجال المغربي لا يمكننا أن نستمر في تطبيق القوانين والتصورات الجاهزة المستوردة بل يجب تعميق التفكير في آليات منظومة المجتمع المغربي وذلك بانفتاح الأجهزة المسؤولة على تنفيذ مشاريع التهيئة ومراقبة تدبير الشؤون العامة على الدوائر العلمية وخصوصاً المهتمة بالعلوم الإنسانية تفادياً لكل اضطراب. ولعل من بين مسالك الانفتاح الاستفادة من درس التاريخ خصوصاً ونحن نعلم أن المهندس الملقاة على عاتقه مهمات إعداد التراب الوطني يتخرج من مدارس لا ترى في العلوم الإنسانية إلا معرفة من الدرجة الثانية.

الهوامش:

1) — جون إيست، **الجغرافيا توجه التاريخ**، ترجمة جمال الدين الدناصوري، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص. 173.

2) — أفيلال رشيدة، السكن كرأسمال مجالي، **مجلة البحث العلمي**، العدد 33/ 34 صص. 81 — 93.

3) — Pascon. P, *Le Haouz de Marrakech*, thèse d'Etat, édition Marcaine et Internationales, Tanger, 1983, 858 p.

4) ــ لخنيفري رشيد، الموارد المائية: التعبئة التدبير بقبيلة أولاد امطاع، بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا، جامعـــة القاضي عياض، تحت إشراف المصطفى عيشان، 1997، ص. 41.

5) ــ محمد شقير، 1987، ص. 96.

6) ــ Pascon. P, p. 154.

7) ــ Pascon. p, 1983, p. 255.

8) ــ ظريف محمد، مؤسسة الزوايا بالمغرب الإسلامي مساهمة في التركيب، المجلـــة المغربيـــة لعلـــم الاجتمـــاع السياسي، العدد 1، 1986، ص. 55.

9) ــ Laroui. A, *Les origines siciales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912*, édition Maspero, 1977, p. 150.

10) ــ محمد ظريف، 1986، ص. 88.

11) ــ الأخفاش حميد، الموارد المائية لواد القهرة التعبئة التدبير، والانعكاسات المجالية والسوسيو إقتصادية بالضفة اليمنى، بحث لنيل الإجازة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، تحت إشراف المصطفى عيشـان، 1997، ص. 39.

12) ــ حسن جلاب، أضواء على الزاوية البوعمرية بمراكش، 1996، ص. 164.

13) ــ Jennan. L, L'espace des zaouias au Moyen Atlas: à l'origine de la sédentarité. Réflexion sur l'évolutuon des structures socio-spaciales des zaouias/ le cas de Ben Smim Azroun *Rev. Espace*, N° 1, 1992, p. 15.

14) ــ Laroui. A, 1977, p. 150.

15) ــ ثعبان لكبيرة، زاوية قشتالة بني ملال عندما يتحول الماء من رمز للحياة إلى رمز، جريدة الأحداث المغربيـــة، 2000/8/18.

16) ــ توفيق أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر إينولتان (1850 ــ 1912)، منشورات كليـــة الآداب، الرباط، 1980، ج 2، ص. 125.

17) ــ Pascon. P, 1983, p. 295.

18) ــ DPEA, Etude de détinition des périmètres Amizmiz Assif El Mal Douiran, Rapport Agro-socio économique et dossier de synthèse, 1980, p IV 15.

19) ــ محمد شقير، 1988، ص. 100.